



# كلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين في افتتاح أشغال الندوة البرلمانية الدولية حول الهجرة

مجلس النواب، 6 دجنبر 2018

السيد رئيس مجلس النواب المحترم؛  
السيدة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي المحترمة؛  
حضرات السيدات والسادة زميلاتي وزملائي البرلمانيين المحترمين؛  
الحضور الكريم.

يسعدني الترحيب بكم جميعا وشكركم على حضور أشغال هذه الندوة البرلمانية الدولية التي ينظمها البرلمان المغربي بمجلسيه بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع ذي أهمية بالغة وعلى بعد بضعة أيام من عقد المؤتمر الحكومي الدولي بشأن "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، والهادف إلى اعتماد الميثاق العالمي للهجرة بشكل رسمي كما اتفقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في 13 يوليو 2018.

ذلك أن تحقيق الأهداف الثلاث والعشرين الواردة في الميثاق العالمي، و التي تدور جميعها حول غاية وضع أطر قانونية وسياسات عمومية ملائمة من أجل هجرات آمنة، منظمة ونظامية، تتوقف جميعا على قيام برلمانات بلداننا بأدوارها التشريعية والرقابية في هذا المضمار.

ولقد أكد الاتحاد البرلماني الأدوار الاستراتيجية للبرلمانات في إعلان المناقشة العامة حول الالتزام الأمر للبرلمانات لصالح هجرات أكثر إنسانية، والمعتمد في الدورة 133 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي بتاريخ 21 أكتوبر 2015<sup>1</sup>.

أيتها السيدات و السادة،

<sup>1</sup> Déclaration du débat général sur l'engagement impératif des parlements en faveur de migrations plus justes, plus sensées et plus humaines, que la 133ème assemblée de l'UIP a fait sienne (Genève, 21 octobre 2015)

لقد اتفق المنتظم الدولي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على اعتماد الهدف الفرعي السابع من الهدف العاشر و المتمثل في "تيسير الهجرة و تنقل الأشخاص على نحو منظم و آمن و منتظم و متسم بالمسؤولية بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها و التي تتسم بحسن الإدارة". ولقد تم اعتماد هذا الهدف الفرعي بالنظر للتحديات الجديدة التي تطرحها التنقلات البشرية.

ذلك أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في بلدان غير بلدانهم الأصلية يقدر بنحو 258 مليون شخص - أي بزيادة قدرها 49٪ منذ عام 2000 - وفقا للأرقام الجديدة الصادرة عن الأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين 18 دجنبر 2017 .

ويشير تقرير الهجرة الدولية لعام 2017، إلى أن 3.4٪ من سكان العالم اليوم هم من المهاجرين الدوليين.

وتمثل الهجرة الدولية مصدر انشغال أساسي بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ففي 19 سبتمبر 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين الذي وافقت فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ سياسات هجرة تتم إدارتها بشكل جيد. كما التزموا بتقاسم العبء والمسؤولية على نحو أكثر إنصافا في استضافة ودعم اللاجئين في العالم وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين ومكافحة كره الأجانب والتعصب حيال المهاجرين.

ويبين التقرير أن الهجرة الدولية تسهم إسهاما هاما في النمو السكاني في أجزاء كثيرة من العالم، بل إنها تعكس الإنحدار السكاني في بعض البلدان أو المناطق. فبين عامي 2000 و 2015، ساهمت الهجرة بنسبة 42٪ من النمو السكاني في أمريكا الشمالية و31٪ في أوقيانوسيا وفي أوروبا.

وفي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يكون الأثر الصافي للهجرة على النمو السكاني سلبيا في معظم البلدان ولكنه صغير نسبيا مقارنة بالتغيرات السكانية الأخرى. بيد أن الأثر السلي للهجرة إلى الخارج في بعض البلدان النامية الصغيرة يمكن أن يكون كبيرا، ولاسيما بين البالغين سن العمل.

وفي نفس السنة، استضافت البلدان ذات الدخل المرتفع 64٪، أي ما يقارب 165 مليون نسمة، من إجمالي عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم.

ويشمل عدد المهاجرين الدوليين 26 مليون لاجئ أو طالب لجوء، أي حوالي 10٪ من مجموع المهاجرين. وعلى الرغم من أن أغلبية المهاجرين الدوليين في العالم يعيشون في بلدان مرتفعة الدخل، تستضيف البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حوالي 22 مليونا أو 84٪ من مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء.

وفي سنة 2017، كان 48.4٪ من المهاجرين الدوليين من النساء. وتزيد أعداد المهاجرات عن عدد الذكور في جميع المناطق باستثناء أفريقيا وآسيا؛ وفي بعض بلدان آسيا، يفوق عدد المهاجرين الذكور عدد الإناث بنحو ثلاثة إلى واحد.

## حضرات السيدات والسادة

لقد أكد تقرير الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة، الصادر بتاريخ 3 فبراير 2017، على أن "من مصلحة الجميع أن تتم الهجرة بصورة آمنة وقانونية، وبطريقة منظمة وليست سرية. فالطريقة الأخيرة لا تعرّض العمال الآخرين إلى منافسة غير عادلة فحسب، مما يؤدي إلى إثارة مشاعر الاستياء وخفض مستويات الرفاه والسلامة والصحة العامة إجمالاً، بل تضع المهاجرين أيضاً تحت رحمة أرباب العمل عديمي الضمير والمتّجرين، الذين قد يعرضونهم لأسوأ أنواع الانتهاكات، التي توصف أحياناً بوصف "الرق المعاصر"، وهو ما تبغضه البشرية جمعاء". وتوقف في ذات التقرير على خمس أولويات في مجال السياسات ترتبط بـ:

(أ) إدارة حركات النزوح المتصلة بالأزمات وحماية المهاجرين الذين يعانون أوضاعاً هشة؛

(ب) تهيئة الفرص لتنقل اليد العاملة والمهارات؛

(ج) كفالة الهجرة المنظمة، بما في ذلك العودة؛

(د) تعزيز إدماج المهاجرين والنهوض بأوضاعهم؛

(هـ) تعزيز القدرات في مجال إدارة الهجرة.

إن الوعي بالطابع الملح لهذه الأولويات هو ما حدا بالجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي قبل سنوات إلى اعتماد قرارات ذات علاقة وطيدة بحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين بمختلف فئاتهم، و منها على سبيل المثال لا الحصر القرار حول العمال المهاجرين والاتجار بالبشر وكراهية الأجانب وحقوق الإنسان،

المعتمد في الجمعية العامة رقم 118 بتاريخ 18 أبريل 2008<sup>2</sup>، وكذا القرار حول جور البرلمان في حماية حقوق الأطفال المهاجرين غير المرافقين، المعتمد في الجمعية العامة رقم 130 بتاريخ 20 مارس 2014<sup>3</sup>.

## حضرات السيدات والسادة

في قرار اتخذته الجمعية العامة في 6 أبريل 2017 بخصوص طرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والذي أكدت فيه على أهمية المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والبرلمانات وجاليات المغتربين ومنظمات المهاجرين، في المؤتمر الحكومي الدولي وعملياته التحضيرية.

وتؤكد أيضا على أن أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والمعرفية والبرلمانات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمهاجرون أنفسهم، سيتمكنون من الإسهام بآرائهم، ولاسيما عن طريق جلسات الحوار غير الرسمية التي سيدعوهم إليها الميسران، وذلك في إطار الاحترام التام للطابع الحكومي الدولي للمفاوضات. كما دعت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس إلى التسجيل لدى الأمانة العامة من أجل المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي وعملياته التحضيرية، بما في ذلك جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة، وتدعو هذه المؤسسات، وكذلك

---

<sup>2</sup> Les travailleurs migrants, la traite des êtres humains, la xénophobie et les droits de l'homme Résolution adoptée par consensus\* par la 118ème Assemblée (Le Cap, 18 avril 2008)

<sup>3</sup> Protéger les droits des enfants, en particulier des enfants migrants non accompagnés, et empêcher l'exploitation des enfants dans les situations de conflit armé : le rôle des parlements, Résolution adoptée à l'unanimité par la 130ème Assemblée, (Genève, 20 mars 2014)

التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية لمؤسسات حقوق الإنسان، إلى تنظيم مشاورات عالمية وإقليمية والإسهام بآرائها في العملية التحضيرية.

## حضرات السيدات

اسمحوا لي بهذه بالمناسبة أن أشدد على ضرورة وأهمية تنسيق الجهود للمساهمة الفعالة في تبني سياسات وتشريعات وطنية للهجرة واللجوء جيدة وناجعة ومحقة لهدفها ومهمتها النبيلة والإنسانية والتضامنية، وذلك للتعبير عن مدى التزام بلداننا بالتقيد بالأهداف والمبادئ المتضمنة في جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي يجب أن تتقاطع في مضمونها مع أهداف السياسات الوطنية للهجرة واللجوء، من جهة والتأكيد على أن أي تعامل وتدبير لقضايا وإشكالات الهجرة والمهاجرين يجب أن تركز على مبادئ حقوق الإنسان، وضرورة إعطاء الأولوية، في جميع الظروف، لحماية المهاجرين واللاجئين، ووضعها فوق كل الاعتبارات من جهة أخرى. وبالموازاة مع ذلك يستلزم الأمر تبني سياسات إرادية وناجعة لحماية وتيسير إدماج المهاجرين واللاجئين والاعتراف بمساهماتهم الايجابية، ودعم الجهود التي تبذلها بعض دول الجنوب من أجل معاملة المهاجرين واللاجئين وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ودعم الدول التي قررت ذلك من خلال

تقديم الدعم لعملية تنظيم الأوضاع والإدماج. إضافة إلى توفير الوسائل اللازمة للبرلمانات الوطنية لممارسة رقابة ديمقراطية على سياسات الهجرة.

وتقتضي الضرورة التعامل مع الهجرة باعتبارها رهانا يرتبط بجميع مظاهر التنمية البشرية في مختلف أوجهها وتحدياتها، وبالتالي يجب تشجيع المقاربات والسياسات المندمجة بدل التدابير التجزئية وغير المنسجمة. فضلا على أهمية تبني مقاربة استباقية مندمجة، وتشجيع التعاون والحوار الإيجابي والبناء بين بلدان المصدر والعبور والوجهة، والأخذ بعين الاعتبار الآثار الإيجابية للهجرة، وفي المقابل يجب الاهتمام والتركيز على الجهود الرامية إلى تقليص الآثار السلبية المحتملة للهجرة والتخلي عن التصورات والأفكار المسبقة والسلبية وتبني رؤية شاملة ومندمجة حول الهجرة. و من ثم يغدو، من المهم، تبادل التجارب بشأن السياسات الإنسانية المندمجة للهجرة والإدماج، على غرار ما نهجته بلادنا منذ 2013، وكذا الديناميات القارية كمسار الأجندة الإفريقية للهجرة والآليات العملية المقترحة بمبادرة من المغرب والمندرجة في إطارها كالمركز الإفريقي للهجرة والمبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة.

أيتها السيدات والسادة،

نتطلع إلى أن تسفر هذه الندوة البرلمانية عن إعداد خارطة طريق المساهمة البرلمانية في متابعة مخرجات المؤتمر الحكومي الدولي بمراكش حول الموضوع والعمل على



صياغة مخططات برلمانية لملائمة التشريعات الوطنية، وتوسيع الممارسات الاتفاقية لبلداننا بشأن الهجرة واللجوء وإعداد مبادئ توجيهية لسياسات تدبير التدفقات الهجروية لضمان اتساقها مع مضامين الميثاق الذي سيتم اعتماده.

وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.